

أثر تدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

"دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2005-2014"

The impact of trade facilitation measures on achieving sustainable development in the Arab countries"Case Study of a Group of Arab Countries 2005-2014"

يامن فوحمة^{1*} ، يحيى عبد اللاوي² ، الطيب عبد اللاوي³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

³ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية، للفترة 2005-2014، ومن أجل الإجابة عن السؤال المطروح، سيتم الاعتماد على متغير التنمية البشرية ومتغير نمو الناتج المحلي كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة المستقرة للظاهرة فقد ارتكزت على مؤشر تكلفة التصدير ومؤشر تكلفة الاستيراد وسيتم استخدام القياس الاقتصادي لبيانات البانل، وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من واردات السلع والخدمات، الأعباء الضريبية للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة طردية مع التنمية البشرية، ويؤشر النموذج المقدر بأن نزاهة الحكومة ترتبط بعلاقة عكسية مع التنمية البشرية للدول محل الدراسة، كما أن صادرات السلع والخدمات ترتبط بعلاقة طردية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويؤشر النموذج المقدر بأن واردات السلع والخدمات، درجة حرية العمل ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاح: تيسير تجارة؛ تنمية مستدامة؛ تنمية بشرية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of trade facilitation on achieving sustainable development in a group of Arab countries, for the period 2005-2014. In order to answer the question, the human development and GDP growth variables will be relied upon as dependent variables. The independent variables that explain the phenomenon will be based on The economic measurement of the panel data will be used. The study concluded that both imports of goods and services, the tax burdens of the countries studied, have a direct relationship with human development. Exports of goods and services have a significant positive correlation with GDP growth, and the estimated model indicates that imports of goods and services, the degree of freedom of labor, is inversely correlated with the GDP growth of the countries under study.

Keywords: Trade facilitation; Sustainable development; Human development.

I- تمهيد :

تتجه العديد من الدول في ظل الاقتصاد العالمي اليوم إلى تعزيز التجارة التي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي للدول وذلك من خلال اتخاذ استراتيجيات وأساليب وأليات لتيسير التجارة التي ترفع من مستوى تنافسية الدول، كما أن هذه الاليات تمس كل من القواعد التنظيمية، البنى التحتية، الاجراءات الجمركية، النقل،..... إلخ.

ومع ظهور التنمية المستدامة والتي تهدف إلى رفع المستوى العام والمحافظة عليها من خلال رفع مستوى الدخل القومي، الحفاظ على صحة الأفراد والسلامة البيئية وغيرها والتي تتأثر بجميع المتغيرات الاقتصادية.

1.I- إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ؟

2.I- فرضية الدراسة:

يرتبط تيسير التجارة بعلاقة طردية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.I- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تُسلط الضوء على موضوع تيسير التجارة والذي يمثل أحد المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر، وكذا يعد موضع التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية في الوقت الحاضر والمستقبل، لأنها تعد عملية شاملة تبحث عن حلول للمشاكل والمعضلات التي تواجه هذه المجتمعات انطلاقاً من إمكانياتها ومواردها الاقتصادية المالية، البشرية والتكنولوجية، لا سيما في ظل تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة.

4.I- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية المستدامة، وقياس ماديات الأثر الذي يُساهم فيه تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية.

5.I- حدود الدراسة: زمنياً تتركز الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 2005 إلى 2014، أما الإطار المكاني فقد شمل الدول العربية التالية: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لبنان، الأردن، سلطنة عمان وموريتانيا.

6.I- المنهج والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أو ما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

7.I- الدراسات السابقة:

1.7.I- دراسة Laping Wu (2013):¹ تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين تيسير التجارة والحد من الفقر في الصين. ويناقش تأثير ممارسات تيسير التجارة في الصين والتعاون بين الصين والآسيان على التجارة بين الصين ودول الآسيان. تم استخدام مجموعة بيانات إقليمية من الصين من عام 2000 إلى عام 2008 لتحديد تأثير الواردات الزراعية والصادرات الزراعية وتسهيل التجارة على الفقر. أظهرت النتائج أن زيادة كفاءة الموانئ بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى انخفاض في مؤشر الفقر بنسبة 1.051 في المائة.

2.7.I- دراسة De Prabir و Ajitava Raychaudhuri (2013):² تقيّم هذه الدراسة التأثير المحتمل لتيسير التجارة على الحد من الفقر في المنطقة التي تقع تحت الممر السارك 1 ، وهو أحد الممرات الرائدة في جنوب آسيا التي تتعامل مع قدر كبير جداً من التجارة البرية بين ثلاثة البلدان الرئيسية من جنوب آسيا ، وهي بنغلاديش والهند وباكستان وكذلك تجارتها العالمية. أحد استنتاجات هذه

الدراسة هو أن الحد من الفقر، في تصور الأفراد المرتبطين بالتجارة، يعتمد على الحد من الحواجز التجارية من خلال تسهيل التجارة بشكل أفضل ومع ذلك، في تصور الشركات التجارية، فإن البنية التحتية الأفضل التي تسهل المزيد من التجارة يتم تمييزها باستجابة إيجابية حول تراجع الفقر، تم عرض النتائج الرئيسية للدراسة في فئتين منفصلتين - الأفراد والشركات، لاحظ غالبية المستجيبين الأفراد أن جودة البنية التحتية التجارية مثل الجمارك والنقل قد تحسنت مع مرور الوقت.

3.7.I - دراسة Sakyi Daniel وآخرون (2018): تبحث هذه الورقة مدى مساهمة تيسير التجارة في تحسين الرفاه الاجتماعي في أفريقيا. حيث تم استخدام بيانات عن 40 دولة أفريقية خلال الفترة 2010-2015، حيث قام ببناء ثلاثة مؤشرات لتسهيل التجارة تلتقط البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق من عدة مؤشرات أساسية. أما فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي، استخدم التعليم (صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية)، وصحة الطفل (معدل وفيات الأطفال دون الخامسة)، وصحة السكان (متوسط العمر المتوقع)، والتنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية). وقام باستخدام تقنية تقدير النظام GMM من أجل معالجة مشكلة الاستدامة. النتيجة الرئيسية هي أن تحسين تيسير التجارة يؤدي إلى تحسين نتائج الرعاية الاجتماعية. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الإصلاحات الفعالة لتسهيل التجارة، والتي تستهدف بشكل خاص تحسين البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق، من المرجح أن ترتبط بتحسينات الرفاه الاجتماعي في أفريقيا.

4.7.I - دراسة Cheewatrakoolpong Kornkarum وآخرون (2013): تبحث هذه الورقة فيما إذا كانت تدابير تيسير التجارة تفيد الفقراء والمؤسسات الصغيرة في المقاطعات الحدودية. كما يستكشف دور التمويل الأصغر في دعم استخدام مبادرات تيسير التجارة. يتمثل دور التمويل الأصغر في هذا السياق في استكمال تدابير تيسير التجارة من أجل السماح للفقراء بالاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة أو الفرص التجارية الناتجة عن تدابير تيسير التجارة. تركز الدراسة على اتفاقية الممرات الاقتصادية والنقل عبر الحدود (CBTA)، وهما مبادرتان مهمتان لتيسير النقل والتجارة في إطار برنامج منطقة الميكونج الكبرى الفرعية (GMS) التابع لبنك التنمية الآسيوي (ADB). نفذت تايلاند العديد من مشاريع البنية التحتية وتيسير التجارة التي تكمل هاتين المبادرتين GMS والتي تمت دراستها أيضاً في هذه الورقة. حيث تم التوصل إلى أن هناك العديد من الفرص للفقراء والمؤسسات الصغرى للاستفادة من تدابير تيسير التجارة وذلك بزيادة الانتاج والقيام بتصديرها انطلاقاً من وجود البنى التحتية الجيدة وتحسين النقل ... وكذا قطاع الخدمات يستفيد من هذه التدابير. وتكشف المقارنة بين مقاطعتي موكدهان وناخون فانوم أن الدعم المقدم من غرف التجارة الإقليمية والمؤسسات الكبرى هو أحد العوامل الرئيسية في تمكين الفقراء والمؤسسات الصغرى من الحصول على فوائد بنجاح من تدابير تيسير التجارة. ينبع هذا من حقيقة أن غرف التجارة الإقليمية يمكن أن توفر المعرفة والمهارات والمعلومات الضرورية مثل إجراءات التجارة الدولية، وإجراءات الحصول على قروض من المؤسسات المالية، والبيئات التسويقية والتنظيمية في البلدان المجاورة، والاختلافات في طلبات المستهلكين في أسواق تلك البلدان.

5.7.I - دراسة حليس (2017): هدفت الدراسة إلى التعريف بالإصلاحات الجمركية التي باشرتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتحسين العمل الجمركي، والتي من شأنها زيادة مستوى التسهيل التجاري. وتحديد الأسباب الحقيقية التي تعيق تطور التجارة الخارجية الجزائرية، وتحول نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية، ومحاولة استعراض أهم السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تشجع تسهيل التجارة وزيادة نفاذ سلع الجزائر إلى الأسواق العالمية. وتم التوصل إلى النتائج التالية: للإطار التشريعي الجمركي أثر على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، بحيث أن التركيز على الإطار التشريعي بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بنسبة 36.5 بالمائة. ولسياسة الاتصال أثر على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية بحيث أن التركيز على سياسة الاتصال بنقطة واحدة، يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بنسبة 56.3 بالمائة. كما أنه وباستخدام تحليل تباين ANOVA للنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص تبين بأن هناك أثر لتطوير أداء القطاع

الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، وأن الارتباط قوي بين المتغير التابع (تسهيل التجارة الخارجية) والمتغيرات المفسرة (أبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري).

6.7.I - دراسة عجمي و وروبة (2018): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التكامل في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي إذا يعتبر التكامل الإقليمي عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد من أجل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتجاورة، إن التكامل الإقليمي المغربي يسعى إلى تطوير الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تم التوصل إلى نتائج، تتوفر بلدان المغرب العربي على موارد طبيعية ومالية وتقنية وبشرية تساعد على التكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، يعتبر التكامل الإقليمي المغربي خطوة مهمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بين مجموع دول المغرب العربي، يسعى التكامل الإقليمي المغربي إلى تطوير الموارد الطبيعية المشتركة بين مجموع دوله، يهدف التكامل الإقليمي المغربي إلى انتهاج سياسات بيئية من أجل الحفاظ على البيئة والحد من الآثار السلبية للتلوث.

7.7.I - دراسة عبد القادر حليس (2017): تناولت هذه الدراسة النشاط المشترك الذي يجمع كل من منظمة الجمارك العالمية باعتبارها الهيئة الوحيدة على المستوى العالمي التي تنسق بين الإدارات الجمركية. وتعمل على إيجاد جملة من الآليات التي تساهم في تطوير العمل الجمركي. وكذا منظمة التجارة العالمية التي تشرف على قضايا التجارة الدولية. وتم التركيز في هذه الدراسة على برنامج Mercator الذي يجسد نوعية التعاون بين الهيأتين. كون هذا البرنامج جاء ليدعم دور منظمة الجمارك العالمية في المساهمة في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية (2013) ببالي إندونيسيا. وقد تم التوصل إلى أن لاتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية الأثر البالغ من حيث إعادة النظر في الإجراءات الجمركية واجراءات تخليص البضائع المعدة للاستيراد والتصدير والعمل على خفض تكلفتها.

II - الطريقة والأدوات :

II.1 - مفاهيم حول تيسير التجارة:

II.1.1 - تعريف تيسير التجارة:

هنالك العديد من التعاريف لتيسير التجارة منها تعريف بأن تيسير التجارة: يشمل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدفق التجارة بين المنتجين والمستهلكين، من اللوجستيات والنقل إلى التخليص الجمركي، والتمويل، والتأمين، وتكنولوجيا المعلومات. ويغطي هذا التعريف جميع التدابير المتخذة، عند حدود البلدان وخارجها⁸. كما عرفت منظمة التجارة العالمية : على أنها "تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية" التي تغطي "الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية المرتبطة بجمع وعرض وتوصيل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية"⁹.

II.2.1 - أهمية تيسير التجارة:

تكمن أهمية تسهيل التجارة في أن تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها للأسواق العالمية وبالعكس. فالتجارة الدولية تمثل 30 % من الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50 % بحلول عام 2020 نتيجة للتطورات السريعة في نظم المعلومات والاتصالات¹⁰.

أيضا تؤدي الكلفة المنخفضة للنقل إلى تحسين قدرة المؤسسات على رفع الأجور، مما ينعكس إيجاباً على مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية والتشغيل في البلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية. كما يؤثر انخفاض تكاليف النقل في تقليل كلفة الإنتاج نتيجة انخفاض مجمل التكلفة اللوجستية¹¹.

II. 3.1- مؤشرات تيسير التجارة¹²:

يتوفر لدول كثيرة نطاق من المؤشرات ومجموعات البيانات الخاصة بتيسير التجارة. ولكن اختيار المؤشرات المناسبة يعتمد على الاستخدام المراد. حيث يمكن التفريق بين المؤشرات المستخدمة لأغراض قياس الأداء، أو لتحليل الوضع، أو تقييم الأداء وقياسه. ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله إضافة إلى تعريف البيانات والمصادر.

ونظراً لشموع موضوع التجارة بأبعاد متعددة، يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من التأثيرات المناسبة لقياس مستوى تيسير التجارة ووجوده. قد تتجلى مظاهر تيسير التجارة في تأثيرات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية، أو تحسّن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو ارتفاع إنتاجية الموظفين، أو تعبئة المستندات على الإنترنت. إذن، مؤشرات تيسير التجارة هي مؤشرات تصف جوانب مختلفة من تيسير التجارة وتفسرها.

وتميل أكثر المؤشرات استخداماً إلى التركيز على الجوانب التالية:

- الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسية، مثل الإفراج عن السلع على المراكز الحدودية؛
- التكاليف، التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن؛
- عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع؛
- توافر البنى التحتية اللازمة للنقل وخدماته؛
- انتشار حكم القانون أو مستوى الفساد.

II. 2- مفاهيم حول التنمية المستدامة:

II. 1.2- مفهوم التنمية المستدامة :

يعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الإيكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة (نتيجة ديناميكيته) إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها البعض، فالاستدامة مأخوذة من أصل لاتيني ألا وهو¹³ (Sustinere)، وتعريف الهيئة الأوروبية للتنمية المستدامة بأنها "سياسة استراتيجية تهدف إلى ضمان الديمومة عبر الزمن للنمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة، دون أي تهديد للموارد الطبيعية المهمة لحياة الإنسان"¹⁴، كما عرفت جامعة "أوي جون" بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها "تشير إلى استخدام و تنمية الموارد المختلفة بمعدلات و أساليب تمكن الناس من مواجهة و تحقيق احتياجاتهم الخاصة باستخدام تلك الموارد، و عليه فإن التنمية المستدامة تتطلب التحقيق الآني لمتطلبات البيئة و الاقتصادية و الاجتماعية"¹⁵، كما أورد تقرير ترونلاند عام 1987 تعريف التنمية المستدامة كالآتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبى آماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"¹⁶.

II. 2.2- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، و هي تقيم بوضوح وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و حتى مقارنتها مع دول أخرى، و تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في

مجالات التنمية المستدامة، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة مع مراعاة ظروف كل بلد ومقدار توافر البيانات والمعلومات¹⁷:

أ. المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل بما يلي:

➤ التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

✓ صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات.

➤ تغيير أنماط الاستهلاك: نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

➤ الموارد والآليات المالية:

✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ الدين / الناتج المحلي الإجمالي.

✓ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

ب. المؤشرات الاجتماعية: وتشتمل على جملة من المؤشرات أهمها:

➤ مكافحة الفقر: ويقاس من خلال ما يلي:

✓ معدل البطالة.

✓ مؤشر الفقر البشري

✓ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

➤ الدينامية الديمغرافية والاستدامة: *معدل النمو السكاني.

➤ تعزيز التعميم والوعي العام والتدريب: أ-

✓ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

✓ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

➤ حماية صحة الإنسان وتعزيزها، تقاس من خلال:

✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

✓ عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة.

✓ عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

✓ عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

➤ تعزيز التنمية البشرية المستدامة: نسبة السكان في المناطق الحضرية.

ت. المؤشرات البيئية: وتتضمن المؤشرات الآتية:

➤ حماية نوعية موارد المياه العذبة وامتداداتها:

✓ الموارد المائية المتجددة / السكان.

✓ المياه المستخدمة / المياه المتجددة.

➤ النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- ✓ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- ✓ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- ✓ كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً.

➤ مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

- ✓ التغير في مساحة الغابات.
- ✓ نسبة الأراضي المصابة بالتصحر.

ث. المؤشرات المؤسسية :- وتشتمل على جملة من المؤشرات أهمها:

➤ الحصول على المعلومات:

- ✓ عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.
- ✓ عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
- ✓ عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.
- ✓ عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.
- ✓ عدد المشتركين في الانترنت / مستخدمين الانترنت لكل 1000 نسمة.

➤ العموم والتكنولوجيا:

- ✓ عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
- ✓ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

II 3- متغيرات ومجتمع الدراسة:

II 1.3- متغيرات الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثار تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية. ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروح، سيتم الاعتماد على متغير التنمية البشرية ومتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة فقد ارتكزت على مؤشر تكلفة التصدير ومؤشر تكلفة الاستيراد كمؤشرات لتيسير التجارة، ومؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر درجة حرية العمل ومؤشر درجة حرية الاستثمار ومؤشر درجة نزاهة الحكومة ومؤشر العبء الضريبي كمؤشرات للانفتاح التجاري، مؤشر صادرات السلع والخدمات ومؤشر واردات السلع والخدمات كمؤشرات مكاملة.

جدول رقم 1: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغيرات التابعة		
المؤشر	التعريف	المصدر
مؤشر التنمية البشرية: HDI	مؤشر التنمية البشرية: هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة، ويتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالدراسة، ويُقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل الوطني للفرد.	http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi
نمو إجمالي الناتج المحلي: GDPg	نمو إجمالي الناتج المحلي : النسبة المئوية السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. تعتمد المجاميع على الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010. إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتج مطروحة منها أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. يتم حسابه دون إجراء استقطاعات لإهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.	https://databank.alb.ankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1f4a498/Popular-Indicators

المتغيرات المستقلة		
المؤشر	التعريف	المصدر
تكلفة الاستيراد: C.IMP	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية): التكلفة تقيس الرسوم المفروضة على حاوية 20 قدمًا بالدولار الأمريكي. يتم تضمين جميع الرسوم المرتبطة باستكمال إجراءات تصدير أو استيراد البضائع. ويشمل ذلك تكاليف المستندات والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم المناولة الطرفية، والنقل الداخلي. لا يشمل مقياس التكلفة الرسوم الجمركية أو الضرائب التجارية. ولا تسجل سوى التكاليف الرسمية.	https://www.indexmundi.com/facts/indicators/IC.IMP.CO.ST.CD
تكلفة التصدير: C.EXP	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية): التكلفة تقيس الرسوم المفروضة على حاوية 20 قدمًا بالدولار الأمريكي. يتم تضمين جميع الرسوم المرتبطة باستكمال إجراءات تصدير أو استيراد البضائع. ويشمل ذلك تكاليف المستندات والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم المناولة الطرفية، والنقل الداخلي. لا يشمل مقياس التكلفة الرسوم الجمركية أو الضرائب التجارية. ولا تسجل سوى التكاليف الرسمية. يتم وضع العديد من الافتراضات للأعمال التي تشملها الاستطلاع: تضم 60 موظفًا أو أكثر؛ تقع في المدينة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في البلاد. هي شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة. لا تعمل داخل منطقة معالجة التصدير أو منطقة صناعية تتمتع بامتيازات تصدير أو استيراد خاصة؛ مملوكة محليًا دون ملكية أجنبية؛ الصادرات أكثر من 10٪ من مبيعاتها. افتراضات حول البضائع المتداولة: ينتقل المنتج الذي يتم تداوله في حمولة حاوية جافة، 20 قدمًا، ممتلئة. المنتج: ليس خطراً ولا يشمل عناصر عسكرية؛ لا يتطلب التبريد أو أي بيئة خاصة أخرى؛ لا يتطلب أي معايير خاصة للصحة النباتية أو السلامة البيئية بخلاف المعايير الدولية المقبولة.	https://www.indexmundi.com/facts/indicators/IC.EXP.COST.CD
واردات السلع والخدمات: IMP	واردات السلع والخدمات: تمثل واردات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى الواردة من بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والمعلومات والأعمال التجارية والشخصية والحكومية. فهي تستبعد تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار (التي كانت تسمى سابقًا خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي.	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
صادرات السلع والخدمات: EXP	صادرات السلع والخدمات: تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وغيرها من خدمات السوق المقدمة إلى بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والمعلومات والأعمال التجارية والشخصية والحكومية. فهي تستبعد تعويضات الموظفين وإيرادات الاستثمار (التي كانت تسمى سابقًا خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي.	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
مؤشر درجة حرية التجارة: TF	درجة حرية التجارة: وهو مؤشر محصور بين 0 و 100 حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. في حين الدرجة القريبة من 0 تعني أن الحرية التجارية منخفضة أو غير موجودة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1973 من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة التراث، التي تشمل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.	http://perspective.usherbrooke.ca/bilanstats/0/2016/fr/9/carte/HFI.COMMERC/E/x.html
مؤشر درجة حرية العمل: BF	درجة حرية العمل: تعد حرية الأعمال مؤشراً شاملاً لكفاءة التنظيم الحكومي للأعمال. يتم اشتقاق النتيجة الكمية من مجموعة من السياسات لصعوبة بدء النشاط التجاري وتشغيله وإغلاقه. تتراوح درجة حرية العمل لكل بلد بين 0 و 100، حيث تساوي 100 بيئة العمل الأكثر حرية. تستند النتيجة إلى 10 عوامل، جميعها موزونة بالتساوي، باستخدام بيانات من دراسة ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي. يتم تحويل كل من هذه العوامل الأولية إلى مقياس من 0 إلى 100، وبعد ذلك يتم حساب متوسط القيم المحولة. تمثل النتيجة درجة حرية الأعمال في البلاد. تم تحويل كل عامل إلى مقياس من 0 إلى 100 باستخدام المعادلة التالية: عامل النتيجة = 50 عامل متوسط / عامل الذي يستند إلى نسبة بيانات البلد لكل عامل بالنسبة إلى المتوسط العالمي، مضروباً في 50. بالنسبة للبلدان الستة التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، يتم تسجيل حرية الأعمال من خلال تحليل لوائح الأعمال على أساس المعلومات النوعية من مصادر موثوقة ومعترف بها دولياً.	https://www.heritage.org/index/business-freedom https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637084721671506133
مؤشر درجة حرية الاستثمار: IF	درجة حرية الاستثمار: في بلد خالٍ من الناحية الاقتصادية، لن تكون هناك قيود على تدفق رأس المال الاستثماري. يُسمح للأفراد والشركات بنقل مواردهم من وإلى أنشطة محددة، داخلياً وعبر حدود البلد، دون قيود. سيحصل هذا البلد المثالي على درجة 100 على عنصر حرية الاستثمار في مؤشر الحرية الاقتصادية. يقوم المؤشر بتقييم مجموعة متنوعة من القيود التي يتم فرضها عادة على الاستثمار. يتم خصم النقاط، كما هو موضح في قيود الاستثمار: المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي، من الدرجة المثالية وهي 100 لكل من القيود الموجودة في نظام الاستثمار في بلد ما. ليس من الضروري بالنسبة للحكومة أن تفرض جميع القيود المدرجة على أقصى مستوى للضوء بشكل فعال على حرية الاستثمار. تلك الحكومات القليلة التي تفرض الكثير من القيود التي بلغ مجموعها أكثر من 100 نقطة في الاستقطاعات، حددت علامتها عند الصفر.	https://www.heritage.org/index/investment-freedom https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637084721671506133
مؤشر درجة نزاهة الحكومة: GI	درجة نزاهة الحكومة: الفساد يضعف الحرية الاقتصادية عن طريق إدخال انعدام الأمن وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية. يتم الحصول على درجة هذا المكون في المقام الأول من مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية لعام 2011، والذي يقيس مستوى الفساد في 183 دولة. يعتمد مؤشر سعر المستهلك على مقياس مكون من 10 نقاط تشير فيه درجة 10 إلى القليل من الفساد وتشير درجة الصفر إلى وجود	https://www.heritage.org/index/freedom-from-corruption https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637084721671506133

https://www.heritage.org/index/fiscal-freedom https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637084721671506133	<p>حكومة فاسدة جدًا. عند تسجيل التحرر من الفساد ، يحول الفهرس بيانات مؤشر أسعار المستهلك الخام إلى مقياس من 0 إلى 100 بضرب درجة مؤشر أسعار المستهلك في 10. على سبيل المثال ، إذا كانت درجة بيانات مؤشر أسعار المستهلك الخام لبلد ما هي 5.5 ، فإن إجمالي معدل التحرر من الفساد هو 55.</p> <p>بالنسبة للبلدان غير المشمولة في مؤشر أسعار المستهلك ، يتم تحديد درجة التحرر من الفساد باستخدام المعلومات النوعية من مصادر موثوقة ومعترف بها دوليًا. (1) يأخذ هذا الإجراء في الاعتبار مدى انتشار الفساد في بلد ما. كلما ارتفع مستوى الفساد ، انخفض مستوى الحرية الاقتصادية الكلية وانخفض درجة البلد.</p>	
https://www.heritage.org/index/fiscal-freedom https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637084721671506133	<p>مؤشر عبء الضرائب: هو مقياس للعبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة. ويشمل الضرائب المباشرة ، من حيث أعلى معدلات الضرائب الهامشية على دخول الأفراد والشركات ، والضرائب الإجمالية ، بما في ذلك جميع أشكال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على جميع مستويات الحكومة ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ، يتكون مكون الحرية المالية من ثلاثة عوامل كمية: -أعلى معدل ضريبة هامشية على الدخل الفردي ، أعلى معدل ضريبة هامشية على دخل الشركات ، -العبء الضريبي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>مؤشر العبء الضريبي: TB</p>

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، موقع indexmundi وموقع the heritage foundation.

II. 2.3- مجتمع الدراسة:

تُركّز الدراسة الضوء على حال مجموعة من الدول العربية، وذلك من خلال: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لبنان، الأردن، سلطنة عمان وموريتانيا.

II. 4- الطريقة والأدوات المستخدمة:

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير لمتغيرات تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

تتمتع نماذج بيانات البانل أو ما تعرف بنماذج البيانات الطولية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:¹⁸

- ✓ التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛
- ✓ تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.

وتأتي نماذج بيانات البانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات

العشوائية. وعلى افتراض N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج بيانات البانل يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ، β_j

تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t وأن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

III- النتائج ومناقشتها :

III. 1- تقدير النموذج الأول HDI:

لتقدير النموذج الأول وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات تيسير التجارة والتنمية

البشرية:

$$HDI_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i}C.EXP_{it} + \beta_{2i}C.IMP_{it} + \beta_{3i}EXP_{it} + \beta_{4i}IMP_{it} + \beta_{5i}BF_{it} + \beta_{6i}GI_{it} + \beta_{7i}IF_{it} + \beta_{8i}TB_{it} + \beta_{9i}TF_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار

التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، ونموذج الآثار الثابتة

(Fixed Effects Model) وبالاعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2): التقدير

القياسي للنموذج الأول HDI باستخدام النماذج الثلاثة (انظر الملحق 01).

ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات

الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف

عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على

النموذج التجميعي، يتم استخدام اختبار هوسمان للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

للاختبار بين النموذجين: الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، تم إجراء اختبار (F) المقيد حيث بلغت قيمة إحصائية

(F) المقيد المحسوبة 117,059 وهي أكبر من قيمة إحصائية (F) الجدولة التي بلغت 1,93، وقد تم حسابها وفقا للصيغة الموالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT-N-k)}$$

حيث إن k هي عدد المعلمات المقدرة و R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PM} يمثل

معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. وتؤكد قيمة الإحصائية أن النموذج الأنسب للدراسة بين النموذجين هو

نموذج التأثيرات الثابتة.

الخطوة الثانية تتمثل في الاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية حيث تم إجراء اختبار

هوسمان (Hausman).

الجدول رقم (3): اختبار هوسمان (Hausman)

P-Value	Chi-Sq. Statistic
0.0000	1314.167792

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يشير إختبار هوسمان الذي يتبع توزيع "كاي مربع" (درجة واحدة) إلى 1314,167792 وباحتمال 0,0000 مما يدل على

رفض فرضية العدم H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

من خلال الجدول رقم (2) ومن مخرجات نموذج التأثيرات الثابتة يتبين أن كل من واردات السلع والخدمات ، الأعباء الضريبية

للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة طردية معوية مع التنمية البشرية، أي كلما زادت واردات السلع والخدمات فإنه سيؤثر على التنمية

البشرية بالزيادة وكذا الأعباء الضريبية فإنها كلما زادت هذه الأعباء ستؤدي إلى زيادة التنمية البشرية. ويشير النموذج المقدر بأن نزاهة

الحكومة ترتبط بعلاقة عكسية معوية مع التنمية البشرية، أي كلما زادت نزاهة الحكومة فإنه سيعود على التنمية بالبشرية بالنقصان. أما

باقي المؤشرات والمتمثلة في تكلفة التصدير، تكلفة الاستيراد، صادرات السلع والخدمات، درجة حرية العمل، درجة حرية الاستثمار، درجة حرية التجارة فهي غير معنوية، أي لا يوجد تأثير لتدابير تيسير التجارة على التنمية البشرية في الدول محل الدراسة.

كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والتي تساوي 0,984 أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 98%. وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي.

III. 2- تقدير النموذج الثاني GDPg:

لتقدير النموذج الثاني وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين متغيرات تيسير التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDPg_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i}C.EXP_{it} + \beta_{2i}C.IMP_{it} + \beta_{3i}EXP_{it} + \beta_{4i}IMP_{it} + \beta_{5i}BF_{it} + \beta_{6i}GI_{it} + \beta_{7i}IF_{it} + \beta_{8i}TB_{it} + \beta_{9i}TF_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج الآثار العشوائية (Model Random Effects)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) وبالاعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4): التقدير القياسي للنموذج الثاني GDPg باستخدام النماذج الثلاثة (انظر الملحق 02).

ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي. يتم استخدام اختبار هوسمان للاختبار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

للاختبار بين النموذجين: الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، تم إجراء اختبار (F) المقيد حيث بلغت قيمة إحصائية (F) المقيد المحسوبة 0,44 وهي أصغر من قيمة إحصائية (F) الجدولة التي بلغت 1,93، وقد تم حسابها وفقاً للصيغة الموالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT-N-k)}$$

حيث إن k هي عدد المعلمات المقدرة و R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R_{PM} يمثل

معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. وتؤكد قيمة الإحصائية أن النموذج الأنسب للدراسة بين النموذجين هو نموذج الانحدار التجميعي.

من خلال الجدول رقم (4) ومن مخرجات نموذج الانحدار التجميعي يتبين أن صادرات السلع والخدمات للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة طردية معنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زادت صادرات السلع والخدمات فإنه سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويُشير النموذج المقدر بأن واردات السلع والخدمات، درجة حرية العمل يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما كان هناك نقصان في واردات السلع والخدمات فسيؤدي ذلك إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا درجة حرية العمل كلما تناقصت فإنه يؤدي إلى تزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما باقي المؤشرات والمتمثلة في تكلفة التصدير، تكلفة الاستيراد، درجة حرية الاستثمار، درجة نزاهة الحكومة، الأعباء الضريبية، درجة حرية التجارة فهي غير معنوية، أي لا يوجد تأثير لتدابير تيسير التجارة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة.

IV- الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر تدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لبنان، الأردن، سلطنة عمان وموريتانيا، للفترة 2005-2014، وقد تم استخدام القياس الاقتصادي لبيانات البائيل، وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من واردات السلع والخدمات، الأعباء الضريبية للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة طردية مع التنمية البشرية، ويُشير النموذج المقدر بأن نزاهة الحكومة ترتبط بعلاقة عكسية مع التنمية البشرية للدول محل الدراسة، كما أن صادرات السلع والخدمات ترتبط بعلاقة طردية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويُشير النموذج المقدر بأن واردات السلع والخدمات، درجة حرية العمل ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة. كما أنه لا يوجد تأثير لتدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة.

- ملاحق :

الجدول (2) : التقدير القياسي للنموذج الأول HDI باستخدام النماذج الثلاثة

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	0.083081	0.647344	0.083081
C_EXP	-0.000107***	7.45E-06	-0.000107***
C_IMP	8.27E-05***	4.37E-06	8.27E-05***
EXP	-1.05E-07	-7.02E-08	-1.05E-07**
IMP	2.21E-07	5.04E-07***	2.21E-07***
BF	0.002312***	2.19E-05	0.002312***
GI	0.001616***	-0.000935***	0.001616***
IF	-0.001126***	-0.000274*	-0.001126***
TB	0.006322***	0.000766**	0.006322***
TF	-0.001008***	0.000265*	-0.001008***
R-squared	0.802134	0.987322	0.802134
Adjusted R-squared	0.784326	0.984646	0.784326
F-statistic	45.04358***	368.8958***	45.04358***
*** معنوي عند 1 %	** معنوي عند 5 %	* معنوي عند 10 %	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

الجدول (4) : التقدير القياسي للنموذج الثاني GDP باستخدام النماذج الثلاثة

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	18.43059	1.392403	18.15864
C_EXP	-0.002251	-0.005541	-0.002255
C_IMP	-0.000264	0.000522	-0.000276
EXP	3.77E-05***	5.52E-05***	3.88E-05***
IMP	-5.79E-05***	-8.34E-05***	-5.97E-05***
BF	-0.097104***	-0.042409	-0.093999***
GI	0.018575	0.207824**	0.020922
IF	-0.000789	0.007957	-0.000849
TB	-0.070799	0.026262	-0.070009
TF	0.004041	-0.006576	0.003240
R-squared	0.128829	0.250997	0.126911
Adjusted R-squared	0.050423	0.092874	0.048333
F-statistic	1.643112	1.587352*	1.615094
*** معنوي عند 1 %	** معنوي عند 5 %	* معنوي عند 10 %	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

- الإحالات والمراجع :

* المؤلف المرسل: يامن فوحمة الإيميل: fouhma-yamen@univ-eloued.dz.

- ¹ Laping Wu (2013). "Trade Facilitation and Poverty Reduction: China-ASEAN Region Case Study". ARTNeT Working Paper No. 135. Bangkok: ESCAP, OCTOBRE 2013.
- ² De Prabir and Aritava Raychaudhuri, (2013), "Trade facilitation and poverty reduction in Asia and the Pacific: A case study of a South Asian economic corridor", ARTNeT Working Paper No. 131, September, 2013, Bangkok, ESCAP.
- ³ Sakyi, Daniel; Bonuedi, Isaac; Opoku, Eric Evans Osei, (2018), "Trade facilitation and social welfare in Africa", Journal of African Trade, ISSN 2214-8515, Elsevier, Amsterdam, Vol. 5, Iss. 1/2, pp. 35-53.
- ⁴ Cheewatrakoolpong, Kornkarum, Sothitorn Mallikamas and Kawin Phupoxsakul, (2013), "Trade facilitation and microfinance for poverty reduction in the Greater Mekong Subregion: A case study for Thailand", ARTNeT Working Paper No. 132, October 2013, Bangkok, ESCAP.
- ⁵ عبد القادر حليس، (2016-2017)، "تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- ⁶ دلال عجالي، ليليا بوروبة، (2018)، "دور التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة بدول المغرب العربي"، مجلة الاقتصاد والقانون العدد 02، ديسمبر 2018.
- ⁷ عبد القادر حليس، (2017)، "دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية - برنامج Mercator"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص: 29-40.
- ⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2017)، "تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ص 03.
- ⁹ Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, "The Global Enabling Trade Report 2014", World Economic Forum, p05.
- ¹⁰ بشير الحموي ومحمود بيبلي وآخرون، "التجارة الزراعية السورية 2008-2009"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الجمهورية العربية السورية، ص 148.
- ¹¹ بشير الحموي ومحمود بيبلي وآخرون، مرجع سابق ص 149.
- ¹² "قياس تيسير التجارة"، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، 13:39، http://tfig.itsilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm
- ¹³ عبد الله جعدي، (1993) "الاقتصاد والبيئة"، دراسة في بعض الاقتصادية لمشكلات البيئة، دار النهضة العربية، ص 06.
- ¹⁴ Schl-S and Luar-Joe, (1997), "The Sustainability Challenge, Reganus Communications", INC, Cambridge, P03.
- ¹⁵ حمد عبد القادر عطية، (2004-2005)، "قضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 205.
- ¹⁶ دوجلاس موسشين، (2000)، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص XX.
- ¹⁷ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بمدان الاسكوا، تحليل النتائج"، نيويورك.
- ¹⁸ عقبة عبداللوي، لطفي مخزومي، يحي عبد اللوي، (2017)، "أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي والتوظيف في الدول العربية- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2000-2014" المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر حول: اقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات والتحديات والفرص، ص 09.